سبيل الجبر فان فعل استحق على الله ان يدخله الجنة فظهر لك بهذه البراهين
حقيقة مذهب اهل الحق القايلين بان الله تعالى هو خالق افعال العبد
فان كانت موافقة لامره اثابه عليها كرامة ولطفا وان كانت مخالفة
له ان شا عاقبه عليها ولا يسال عما يفعل وان شا تجاوز عن عبده الضعيف
المفتقر لاحسان مولاه ولا يجب على الله شي واعلم ان افعال الله تعالى
لا تعلل بالاغراض لانه غني عن العالمين ومع هذا ليست خالية من حكمة
هو يعلمها لا غيره قوله الهنا مبتدا وقوله وحده خبره وفي الملك متعلق
به وقوله تفرده خبر بعد خبر والملك بالضم هو التصرف التام وقوله
في ذاته متعلق بيزل وقوله بصفات المجد متعلق بخبر لم يزل المحذوف
اي لم يزل متصفا بصفات المجد والمجد هو النهاية في الشرف وكلمة
بل للانتقال من الادنى الى الاعلى وقوله كما قد قاله القرافي قوله تعالى
لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا قال السنوسي وتفسير الفساد في الاية
بالعدم هو الحق ليكون الدليل فيها برهانيا كما فهمه الاكثر واما من فسره
بالفساد العادي كالذي بين الملوك المتعددين في محل واحد فلا يكون
حينئذ دليل الاية برهانيا بل خطابيا على سبيل التقريب على العموم
اذ الملازمة حينئذ تقديرية عادية لا عقلية وقال السنوسي ايضا فان
قيل مقتضى كلمة لو ان انتفا الاول في الماضي سبب لانتفا الثاني
فلا تفيد الاية على هذا الا الدلالة على انتفا الفساد في الزمان
الماضي بسبب انتفا التعدد فالجواب ان ذلك بحسب اصل
اللغة لكن كثيرا ما يستعمل للاستدلال بانتفا الجزا على انتفا الشرط
من غير دلالة على تعيين زمان كما في قولنا لو كان العالم قديما لكان غير
متغير

متغير والاية من هذا القبيل وقد يشتبه على بعض الاذهان احد
الاستعمالين بالاخر فيقع الخطا قاله السنوسي انتهى كلام السنوسي
رحمه الله تعالى وقوله ولا فساد على شي بمستحيل استثنا النقيض التالي
لينتج نقيض المقدم اعني ليس في ملكه ربي من يشاركه وقوله بل لم نشاهد ظاهر
ان يفوض العقل بالتجويز الهة والبعض مفتقر للبعض في العمل
فالاله تعالى فقط متصف بالافتقار وذا النقص في الكمال
لم لا يكون محالا في العقول لذا اذ قادر ان على المقدور يعجز حلى
ولا شريك له اذ لا مثيل له ولا شبيه له قد جل عن مثال
وللابد فاه لم ما يطول هنا من الادلة فالمقصود لا تطل
ما هو من قوله الهنا واحد الخ برهان على استحالة الشريك على تقدير الا
ختلاف وهذا برهان على استحالته على تقدير الاتفاق لكنه قال رحمه الله
الاتفاق على ان يكون واجبا في الالهين الالهية كما يفهم من قوله والبعض مفتقر
للبعض وما اعتنى بالاتفاق الجايز لانه يرجع الى الاختلاف لانه متى جاز
الاتفاق جاز مقابله وهو الاختلاف قوله فالاله تعالى فقط متصف الخ
ظاهر المعنى ان الاله هو الذي لا يفتقر الى شي وكل شي مفتقر اليه
وقد مر لزوم الاستحالة على تقدير الاتفاق قوله لم لا يكون محالا الخ
جواب سوال نشا من قوله فالتحيل وقوله اذ قادر ان الخ دليل على الاستحالة
وقد مر ايضا ما فيه غنية عن التفصيل والحاصل فرض على تعدد
الالهة على تقدير الاتفاق الواجب بينهم محال لانه لا يمكن لكل منهم المخالفة
للاخر لان الاتفاق واجب وتعالى الاله ان يكون مقهورا وعلى تقدير
الاتفاق الجايز راجع الى الاختلاف فكما لا يخفى وما ذكره من اقامة البراهين

Copyright © King Saud University